

Distr.: General
3 October 2008

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة



الاجتماع العشرون للأطراف في بروتوكول مونتريال

بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

الدوحة، ١٦ - ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

البند ٤ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت*

مناقشة المسائل المتعلقة بروتوكول مونتريال: تجديد موارد

الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال: عرض

ونظر التقرير التكميلي المقدم من فرقة العمل المعنية بتجديد

الموارد التابعة لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي

موجز تنفيذي للتقرير التكميلي لفرقة العمل المعنية بتجديد الموارد التابعة لفريق
التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي

مذكرة من الأمانة

يتضمن مرفق المذكرة الحالية موجزاً للتقرير التكميلي لفرقة العمل المعنية بتجديد الموارد التابعة

لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي. وهو مقدم بالصيغة التي ورد بها ولم يتم تحريره رسمياً.

موجز تنفيذي للتقرير التكميلي لفرقة العمل المعنية بتجديد الموارد التابعة لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي

١- طلب الفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه الثامن والعشرين، بعد أن نظر في تقرير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي بشأن تجديد الموارد، إلى الفريق أن يبحث في عدد من المسائل المحددة، وأن يقدم نتائج بحثه في شكل تقرير تكميلي. وقد وضع التقرير التكميلي بشأن تجديد الموارد الذي أعدته فرقة العمل المعنية بتجديد الموارد على موقع أمانة الأوزون في شبكة الإنترنت العالمية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ثم أرسل إلى الأطراف بعدها بقليل. ويحتوي تقرير فرقة العمل المعنية بتجديد الموارد على فصل مستقل لكل مسألة من المسائل التي طلب الفريق العامل المفتوح العضوية منها أن تبحثها. والفصل الحالي عبارة عن موجز للمناقشات والنتائج الواردة في الفصول من الثالث إلى الثاني عشر من التقرير التكميلي.

٢- وطلب الفريق العامل من فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي، أول ما طلبه، أن يدرس ما سيكون للتضخم المتفاوت على صعيد كل الأنشطة من تأثير على تجديد الموارد. وفي هذا الصدد، طلبت الأطراف من فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي أن يفترض معدلات تضخم مختلفة عديدة، وأن يفسر السند المنطقي لاستخدام المعدلات التي تم اختيارها. وقرر الفريق، بعد النظر في شتى المواد المرجعية عن التضخم، أن يحتسب تأثير تطبيق كل من معدلي التضخم ٣ في المائة و ٥,٥ في المائة على مكونات التمويل التي يعتقد أنه يمكن تكييفها مع التضخم. وبعدئذ نظر الفريق في تطبيق تلك المعدلات على كل من افتراض خط الأساس وافتراض عام ٢٠١٢ اللذين وضعهما من أجل تقرير تجديد الموارد الأصلي المؤرخ أيار/مايو ٢٠٠٨. وفي حالة افتراض خط الأساس، وجد الفريق أن تطبيق معدلي التضخم ٣ في المائة و ٥,٥ في المائة يسفر عن زيادة في الاحتياجات من التمويل تبلغ حوالي ٤,٥ مليون دولار بالنسبة لكل نسبة مئوية من التضخم. وفي حالة افتراض تمويل ٢٠١٢، وجد الفريق أن تطبيق هذين المعدلين يسفر عن زيادة في التمويل تبلغ حوالي ٩ مليون دولار بالنسبة لكل نسبة مئوية من التضخم.

٣- كما درس الفريق طلب الأطراف بأن ينظر في افتراضات تمويل التدعيم المؤسسي التي بحثت في الحاجات التي يحتمل مواجهتها في فترة السنوات الثلاث المقبلة عند تنفيذ كل جوانب برنامج العمل، مع إيلاء الاهتمام الواجب لبلدان المجموعة ٤. وخلص الفريق، بعد استعراض مجمل عمل اللجنة التنفيذية بشأن هذه المسألة، والنظر في الحالة التي طرحتها شتى الأطراف، إلى أن من الصعب العثور على حجج وجيهة لتبرير وجود مستوى محدد من النقص أو مستوى محدد من الزيادة في نتائج تمويل التدعيم المؤسسي. بيد أنه لوحظ بأن التمويل الذي اقترحه الفريق بالفعل من أجل تقديم الخدمات لمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية يشمل عناصر عديدة يمكن اعتبارها أنشطة تدعيم مؤسسي. ونتيجة لذلك، اقترح الفريق بأنه يمكن اعتبار أن افتراضات التمويل المشورة في تقرير تجديد الموارد المؤرخ أيار/مايو ٢٠٠٨ تحتوي على زيادة ضمنية في تمويل التدعيم المؤسسي، حتى ولو أبقى مكون التدعيم المؤسسي المباشر ثابتاً.

٤- كما طلبت الأطراف إلى الفريق أن يقوم بتحليل للتكاليف التي قد تنشأ في جمع ونقل وتدمير (أو إعادة وزع) الأرصدة القائمة من مركبات الكربون الكلورية فلورية والهالونات الملوثة أو المصادرة. ودعمًا لهذه الجهود، طلب الفريق العامل المفتوح العضوية إلى الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ أن تقدم معلومات عن أرصدها المتاحة من مركبات الكربون الكلورية فلورية والهالونات الملوثة أو المصادرة إلى أمانة الأوزون قبل ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وقام الفريق بتقدير البيانات باستقراء ٢٨ رداً وردت على هذا الطلب، وتوصل إلى خلاصة مفادها أن الحد الأعلى لمركبات الكربون الكلورية فلورية والهالونات الملوثة أو المصادرة التي قد تكون متاحة للتدمير تبلغ زهاء ١٥٠٠ طن من مركبات الكربون الكلورية فلورية والهالونات. وحيث أن التقرير الأصلي لفرقة العمل المعنية بتجديد الموارد افترض بأنه يمكن تدمير ثلاثة أمثال هذا المستوى (٤٥٠٠ طن). بمبلغ ٢٧ مليون دولار المخصصة في التقرير لأنشطة التدمير، فقد خلص التقرير التكميلي لفرقة العمل المعنية بتجديد الموارد إلى أن مبلغ ٢٧ مليون دولار المدرج في التقرير الأصلي للفرقة يكفي لتغطية كل التكاليف المحتملة المتصلة بنقل وتدمير الأرصدة المجمعة من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية والهالونات الملوثة أو المصادرة في فترة السنوات الثلاث المقبلة.

٥- ودرس الفريق أيضاً طلب الأطراف تقديم تقدير لما قد يكون لتواريخ الإلغاء البديلة (٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ و ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وكذلك ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ و ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠) من تأثير على هذا التجديد للموارد والتجديدين التاليين. ومن باب التذكير، يشير مفهوم تواريخ الإلغاء إلى التاريخ الذي لا تكون القدرات على تصنيع المواد الكيميائية والمنتجات والمعدات مؤهلة بعده للتمويل. والصندوق المتعدد الأطراف لديه تاريخ إنهاء لجميع القطاعات والمواد الكيميائية هو ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥، ولكنه لم يتخذ قرارات بشأن تاريخ الإلغاء الذي قد ينطبق على مشاريع مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية في أعقاب قرار الأطراف بتسريع التخلص التدريجي من هذه المركبات. وفي حين أن التطبيق الزمني للمبدأ التوجيهي لتاريخ الإلغاء يعتمد في المقام الأول على تقييم الوكالات المنفذة لكل مشروع على حدة لتقرير متى تم تركيب طاقة جديدة في الشركات ذات الصلة، فلم يتيسر لفرقة العمل الاضطلاع بأي شيء يناهز مثل هذا الاستعراض التفصيلي. وبدلاً من ذلك، استخدمت فرقة العمل الاستهلاك كبديل للطاقة المضافة وافترضت بأن كل الاستهلاك الذي يتجاوز المستوى المبلغ عنه من أجل سنة الإلغاء لن يكون مؤهلاً للتمويل. ولأن من المحتمل أن يكون جزء ما من الزيادات في الاستهلاك التي تحدث بعد تاريخ (سنة) الإلغاء مرتبطاً باستغلال أكبر للطاقة القائمة (وليس إضافة طاقة جديدة)، فإنه ينبغي اعتبار التأثير الذي قدّرت فرقة العمل كحد أعلى لتقدير التأثير الفعلي الذي قد ينتج عن تواريخ الإلغاء المشار إليها.

٦- ويبين التحليل المعقد الذي قام به الفريق لهذه البنود أن اختيار تواريخ الإلغاء الأبعد (مثلاً، ٢٠٠٠ أو ٢٠٠٤) أسفر، بحسب ما يمكن توقعه، عن أن تصبح مستويات الاستهلاك الأدنى مؤهلة للتمويل. بيد أنه بالنظر إلى أن الكثير من الأطراف لم تزد من استهلاكها من رغاوي مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية- ١٤١ ب إلا بعد عام ٢٠٠٠، فقد تبين للفريق أن تواريخ الإلغاء الأبعد تتطلب من الأطراف أن تثير قضية تكاليف مشاريع التبريد وتكييف الهواء الأعلى المتكبدة للوفاء بالتزامات

التجميد الأولي والتخفيض اللاحق بنسبة ١٠ في المائة. ونتيجة لذلك فقد خلص الفريق إلى أن من شأن تاريخ الإنهاء المبكر أن يسفر بالفعل عن زيادة في الاحتياجات من التمويل في فترة السنوات الثلاث المقبلة ٢٠٠٩ - ٢٠١١ (أو في فترتي السنوات الثلاث التاليتين)، على الرغم من أنها ستكون أدنى من ذلك فيما بعد. وتبين للفريق مثلاً، أنه مع تحديد تاريخ إنهاء في عام ٢٠٠٠، فإن افتراض خط الأساس يسفر عن احتياج تمويل من أجل التكاليف الرأسمالية لمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية أعلى بزهاء ١٦ مليون دولار عن التكاليف الخاصة بتاريخ إنهاء في عام ٢٠٠٧، في حين أن افتراض تكاليف رأسمالية لمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية زائد تكاليف تشغيل لمدة سنتين قد يستلزم زيادة في التمويل تبلغ حوالي ١٠٥ مليون دولار من أجل نفس تاريخ الإنهاء في عام ٢٠٠٠. وجدير بالتنويه أيضاً أن الفريق وجد أنه حتى مع أن التمويل المطلوب لكفالة الامتثال قد يزيد إذا ما استخدم تاريخ إنهاء أبكر، فإن مستوى التمويل الأعلى يدعم فعلياً أطرافاً أقل. ويرجع ذلك إلى أن الكثير من الأطراف اضطلعت بمعظم تحولها إلى رغاوي مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية - ١٤١ ب بعد عام ٢٠٠٠، وأن الأطراف التي تكون في هذا الوضع لديها استهلاك صغير نسبياً من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية - ١٤١ ب وفي حالة تاريخ الإنهاء في عام ٢٠٠٠، مثلاً، لن يكون لدى العديد من الأطراف أي أنشطة تخفيض مؤهلة تتجاوز خطوة التخفيض الأولى بنسبة ١٠ في المائة التي ستحدث في عام ٢٠١٥.

٧- وبالإضافة إلى مسألة تاريخ الإنهاء، طُلب من الفريق أيضاً أن ينظر في افتراضات بشأن تمويل مختلف مكونات تحويلات المرحلة الثانية (أي تحويل المصانع التي كانت قد حولت في السابق بواسطة الصندوق المتعدد الأطراف من مركبات الكربون الكلورية فلورية - ١١ إلى مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية - ١٤١ ب). وطُلب إلى الفريق بوجه خاص أن ينظر في القيام فقط بتمويل التكاليف الرأسمالية الإضافية، وتكاليف التشغيل الإضافية، والمساعدة التقنية لتلك المشاريع، مع الأخذ في الاعتبار بالمقرر ٦/١٩. واستخدم الفريق أيضاً في هذه الحالة تقارير استهلاك مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية المتاحة؛ وعند الاضطلاع بهذا التحليل على وجه التحديد تمكن الفريق من أن يستخدم البيانات المتاحة الخاصة بإكمال مشروع فرقة العمل المعنية بتجديد الموارد لحساب النسبة المئوية للتحويلات الثانية في إجمالي استهلاك رغاوي مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية - ١٤١ ب بالنسبة لمختلف تواريخ الإنهاء.

٨- وقد ازداد النظر في مواعيد الإنهاء تعقيداً نتيجة لوجود طريقتين لدراسة التحويلات الثانية لعمليات الرغاوي: (١) الافتراض بأن هذه التحويلات تتم بطريقة تدريجية بمرور الوقت كنسبة من مجموع التحويلات (٢) والافتراض بأنها تحدث في أسرع وقت ممكن، وقبل النظر في أي تحويلات من معدات مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية الجديدة. وقد جرى تحليل هذين الافتراضين المختلفين في معظمه بطريقة تجميعية (بمجموعات البلدان)، وأدى ذلك إلى اختلافات كبيرة في الاحتياجات من التمويل في فترات السنوات الثلاث المختلفة. ونظراً إلى أنه يتعدى إجراء هذا التحليل على أساس كل بلد على حده، يتعين اعتبار أن النتائج الناشئة عن ذلك فيما يتعلق بتأثير التمويل تشير إلى تخفيضات في التمويل المتعلق بافتراض أن جميع التحويلات الثانية ستكون مؤهلة لذلك. ومقارنة بالحالة التي تفترض

التمويل الكامل للتحويلات الثانية، احتُسب الانخفاض في الاحتياجات من التمويل في حدود صفر و ٥٠ مليون دولار لفترة السنوات الثلاث القادمة لمختلف الافتراضات ولموعدي الإنهاء لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٤. وتحدّد أن خفضاً في حدود صفر إلى ٨٠ مليون دولار لفترة السنوات الثلاث التالية. وفي حين أن تلخيص القيم المتعلقة بفترة السنوات الثلاث التالية أصعب بعض الشيء، فإن من الواضح أن موعد القطع في عام ٢٠٠٠ سوف يؤدي إلى خفض القيم بالنظر إلى أنه لن يتبقى أي استهلاك مؤهل للتمويل. ويتعين، من حيث صلة ذلك بكل هذه الافتراضات وبتقديرات التمويل المقترحة، التأكيد بأن الاختلافات الفعلية في التمويل التي ستحدث سوف تتوقف بدرجة كبيرة على الوقت الذي سيقوم فيه طرف معين بإجراء التحويلات الثانية، وعلى مستويات الاستهلاك الفعلية التي تواجه الشركات ذات الصلة (وهو ما يتعارض مع التقديرات الإجمالية التي توصلت إليها فرقة العمل). ومن المهم أيضاً ملاحظة أنه في حين أن مجال التحويلات الثانية قد يكون هاماً لدى بعض الأطراف، فإنه قد لا يكون مشكلة لدى أطراف أخرى. وقد وضعت أيضاً تقديرات لتأثير طريقة تمويل التحويلات الثانية لافتراض التمويل لعام ٢٠١٢ بُغية مقارنته بافتراض حالة تمويل خط الأساس.

٩ - ويقدم هذا التقرير التكميلي أيضاً، بناء على طلب الأطراف، تفسيراً أكثر اكتمالاً للطريقة التي وضعت بها عوامل فعالية التكاليف في القطاعات المختلفة وما هي التأثيرات التي أخذت في الاعتبار. كما حاول التقرير معالجة طلب الأطراف استعراض أثر تحويل المعدات في نهاية عمرها الفعّال على أرقام فعالية التكاليف في قطاع الاستهلاك وعلى احتياجات التمويل الشاملة. وفيما يتعلق بهذه المسألة الأخيرة، خلص الفريق إلى أن من المتعذر تحديد التأثيرات الكمية الدقيقة، وأن تأثير التمويل من جراء تحويلات المعدات سيتأثر بمواعيد الإنهاء التي توافق عليها الأطراف والافتراضات المتعلقة بفترة حياة المعدات ذات الصلة.

١٠ - ويتناول الفصل ٨ من هذا التقرير آثار المناخ. وفي هذا الفصل يقدم الفريق اعتبارات نوعية لافتراض حالة تجديد للموارد (افتراضات الاحتياجات من التمويل في أيار/مايو ٢٠٠٨)، وخط أساس، ووحدة وظيفية وافتراض تقني محتمل. كما يقدم وصفاً للطريقة التي ستنتظر بها الوحدة الوظيفية/الحالة المفترضة في المسائل المتعلقة بإمكانات الإحترار العالمي، وكفاءة الطاقة، والتكاليف. غير أنه نظراً لعوامل عدم اليقين السائدة فيما يتعلق بكفاءة الطاقة في خيارات الاستبدال المتاحة، ونظراً إلى أن خيارات التكنولوجيا غير واضحة، ونظراً إلى أن التكاليف الرأسمالية والتشغيلية سوف تتطور في اتجاهات لا يمكن التنبؤ بها على امتداد السنوات القادمة التي سيعمل فيها الصندوق، يخلص الفصل إلى أن من السابق لأوانه التوصل إلى تقديرات كمية لكل واحدة من الحالات المفترضة.

١١ - ويتناول الفصل ٩ من هذا التقرير مسألة البيانات المرجعية الإضافية (أي بيانات استهلاك مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية لعام ٢٠٠٧). ونظراً إلى أن الثلث فقط من مجموعتي البلدان ١ و ٢ هو الذي قدم بيانات استهلاك مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية لعام ٢٠٠٧ وقت استكمال هذا التقرير، استحال على فرقة العمل أن تحسب التأثير الدقيق على الحالات المفترضة من الاحتياجات من التمويل التي صدرت في تقرير أيار/مايو ٢٠٠٨. غير أنه من بين الأطراف الستة في المجموعة ٢ التي أبلغت عن بيانات استهلاك مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية لعام ٢٠٠٧، أبلغ

ثلاثة أطراف عن استهلاك تجميعي لهذه المركبات يزيد بنسبة تتراوح بين ٨ و ١٥ في المائة على عام ٢٠٠٦، وأبلغ ثلاثة عن زيادة في مستويات الاستهلاك بنسبة تتراوح بين ٤٠ و ٨٠ في المائة. فإذا كان هذا الاتجاه قد استمر بعد عام ٢٠٠٧ (وهو ما يراه الفريق أمراً محتملاً)، فإن الفريق يعتقد أن احتياجات التمويل لفترة السنوات الثلاث القادمة ٢٠٠٩-٢٠١١ قد تزيد.

١٢ - ويتناول الفصل ٩ أيضاً إعادة تقديم البيانات الصينية عن السنتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. فلم تكن بيانات التصدير الصينية المقدمة في الأصل قد سُجلت بطريقة صحيحة مما أدى إلى إصدار بيانات استهلاك خاطئة لمختلف مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية للصين عن عام ٢٠٠٥، فضلاً عن عام ٢٠٠٦. وتدارست فرقة العمل البيانات التي أعيد تقديمها، وأجرت حسبما طُلب، حسابات جديدة للاحتياجات من التمويل لثلاث فترات للسنوات الثلاث. وأسفرت البيانات الصينية التي جرى تقديمها (بيانات جديدة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦) عن خفض طفيف في احتياجات التمويل أي أن تمويل خط الأساس لفترة السنوات الثلاث القادمة سوف ينخفض بما يتراوح بين ١,٥ و ٢,٥ مليون دولار، وسوف تخفض احتياجات التمويل لعام ٢٠١٢ بما يتراوح بين ٥ و ٧ ملايين دولار. وسوف تطبق تخفيضات مماثلة على فترات السنوات الثلاث التالية.

١٣ - ويتضمن التقرير التكميلي للفريق أيضاً فصلاً يتناول طلب الأطراف بأن يعيد الفريق النظر في أرقامه بشأن المشاريع الإرشادية مع مراعاة إمكانيات التطبيقات المختلفة للتكنولوجيات بالنظر إلى تنوع المناخ فيما بين البلدان. وطلب من الفريق أن يدرج في تحليله التعديلات المقابلة في التكاليف لتحديد أنشطة الامتثال المتعلقة بمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية على أساس الافتراض بأن الأنشطة الإرشادية سوف تحقق في الواقع انخفاضات في هذه المركبات. وفي هذا الصدد، اقترح الفريق إجراء ١٠ مشاريع إرشادية على أساس مشروعين في كل إقليم من الأقاليم المعتدلة المختلفة الخمسة. كما افترض أن تكلفة هذه المشاريع الإرشادية ستزيد بمقدار الضعف عن مشاريع التخلص التدريجي العادية نتيجة لإدراج عناصر بناء إضافية، وإضافة محطات لرصد درجات الحرارة والطاقة. وبعد أن أخذ الفريق هذه المجموعة من المشاريع الإرشادية في الاعتبار، وإدراج عامل التخفيضات التي يتوقع أن تحدثها، قدر التكاليف ذات الصلة بنحو ٢,٧ مليون دولار مما يعني انخفاضاً مقابلاً يبلغ نحو ٢,٧ مليون دولار عن المبلغ الذي اقترحه الفريق في الأصل للمشاريع الإرشادية.

١٤ - ويدرس الفصل ١١ تأثيرات النسب المتوية للتصدير، وحصة الملكية المتعددة الجنسيات التي لن تكون مؤهلة للتمويل من بين شركات المادة ٥. ووفقاً لقواعد الصندوق المتعدد الأطراف، يخفض تمويل المشاريع بالنسبة التي تصدر بها إحدى الشركات إلى الأطراف غير العاملة بالمادة ٥، وبالنسبة المتوية لحصة الملكية المتعددة الجنسيات في الشركة. ولدى معالجة هذه المسألة، افترض تقرير أيار/مايو ٢٠٠٨ خفضاً بنسبة ٢٠ في المائة في التمويل نتيجة الصادرات والملكية المتعددة الجنسيات في قطاعي التبريد وتكييف الهواء. ونظراً إلى عدم تلقي بيانات أخرى موثوق بها بشأن عملي التصدير والجنسيات المتعددة منذ تقرير أيار/مايو ٢٠٠٨، أُبقي على هذا الافتراض في التقرير التكميلي. غير أنه تصحيحاً لحقيقة أن تقرير أيار/مايو ٢٠٠٨ لم ينظر في تطبيق عملي التصدير والملكية المتعددة الجنسيات على قطاع الرغاوي، فحص التقرير التكميلي تأثيرات افتراض نسبة ٢٠ في المائة للتصدير والملكية المتعددة

الجنسيات في قطاع الرغاوي. وأسفر إدراج هذا الافتراض عن خفض يتراوح بين ١٠ و ١٥ مليون دولار في مجموع احتياجات التمويل لفترة السنوات الثلاث القادمة. وقد حسبت حتى تأثيرات النسب الأعلى للتصدير والملكية المتعددة الجنسيات، وأدرجت في التقرير.

١٥ - وفي الختام، قدرت فرقة العمل المعنية بتجديد الموارد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، مجموع التمويل لتجديد الموارد للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ لتمكين أطراف المادة ٥ من الامتثال للجدول الزمنية للرقابة ذات الصلة. بمقتضى بروتوكول مونتريال في حدود ٣٣٨,٧ - ٦٢٩,٨ مليون دولار. وعلى وجه الخصوص يعتبر افتراض حالة تمويل خط الأساس أن التمويل اللازم التقديري في حدود مبلغ ٣٣٨,٧ - ٣٨٧,٢ مليون دولار، في حين يقدر افتراض حالة التمويل لعام ٢٠١٢ التمويل اللازم في حدود مبلغ ٥١٠,٦ - ٦٢٩,٨ مليون دولار. ولا تبين هذه الأرقام سوى تغييرات طفيفة بالمقارنة بالأرقام الواردة في تقرير فرقة العمل المعنية بتجديد الموارد في أيار/مايو ٢٠٠٨ (نحو ٥ ملايين دولار في حالة افتراض خط الأساس، ونحو ١٠ ملايين دولار في حالة افتراض التمويل لعام ٢٠١٢). وبالتحديد فإن التغييرات تتعلق بإعادة حساب احتياجات التمويل بعد إعادة تقديم البيانات الصينية (التي لم تعالج على النحو الصحيح في تقرير أيار/مايو ٢٠٠٨)، وإعادة حساب تأثيرات المشاريع الإرشادية على مجموع احتياجات التمويل. وتقدم كل العوامل الأخرى التي قد يكون لها تأثير على احتياجات التمويل، والتي جرى تحليلها في التقرير التكميلي إلى الأطراف فقط للنظر فيها.

١٦ - ويقدم الفصل ١٢ ملاحظات ختامية، ويلخص تأثيرات مختلف العوامل على الاحتياجات الكلية من التمويل وخاصة بالنسبة إلى فترة السنوات الثلاث القادمة.

١٧ - ويقدم المرفق ١ قائمة بالمسائل المطلوب مواصلة دراستها ويعرض المرفق ٢ مرة أخرى جداول تتعلق بالاحتياجات من التمويل مأخوذة من تقرير تجديد الموارد الصادر في أيار/مايو ٢٠٠٨. ويقدم المرفق ٣، حسب طلب الفريق العامل المفتوح العضوية تحليلاً لمخاطر عدم الامتثال في الحالة التي يتعين فيها على أحد الأطراف معالجة زيادة كبيرة (٩ في المائة) في استهلاك مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية في الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٢، والذي سيتعين خفضه مرة أخرى إلى مستوى خط الأساس بحلول عام ٢٠١٣.